قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٨٠

بشأن الموافقة على اتفاق القروض الاستثمارى بمبلغ ١٩٠ مليون مارك ألمانى والكتابين المتبادلين الملحقين به بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على إتفاق القروض الاستثمارية بمبلغ ١٩٠ مليون مارك ألمانى والكتابين المتبادلين الملحقين به بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٨ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٤ شعبان سنة ١٤٠٠ (٧ يوليه سنة ١٩٨٠)

أنور السادات

إن حكومة جمهورية مصر العربية

وحكومة جمهورية ألمـانيا الاتحادية

انطلاقا من روح العلاقات الودية القائمة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمـانيا الاتحادية .

ورغبة فى توطيد وتعزيز هذه العلاقات الودية من خلال التعاون المثمر فى المجال الاقتصادى .

وإدراكا بأن الحفاظ على هذه العلاقات يشكل الأساس لهذه الاتفاقية .

ورغبة فى المساهمة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بجمهورية مصر العربية قد اتفقتا على ما يلى :

(المـادة الأولى)

١ ــ تمكن حكومة جمهورية ألمـانيا الاتحادية حكومة جمهورية مصر العربية أو جهات مقترضة أخرى تختارها الحكومتان سويا من الحصول على قروض لا يتجاوز مجموعها ١٩٠,٠ مليون (مائة وتسعون مليون مارك ألمـانى) من مؤسسة قروض التنمية فى فرانكفورت / ماين وذلك لتنفيذ المشاريع التالية :

(ا) مصنع الأسمدة بأبو قير (رفع قيمة القرض)

(ب) محطة توليد القوى الكهربائية فى السويس (رفع قيمة القرض)

(ج) المرحلة الأولى لتجديد وحدات الدرفلة القديمة فى شركة حلوان للحديد والصلب (رفع قيمة القرض)

(د) وحدة لصناعة المواسير من حديد زهر مرن (رفع قيمة القرض)

(هـ) مشروعات الاتصالات اللاسلكية .

(و) سكة حديد .

هذا إذا ما أظهرت الدراسة جدوى دعم هذه المشاريع .

(٢) يمكن استبدال المشاريع المذكورة فى الفقرة ١ أعلاه بمشاريع أخرى يتم الاتفاق عليها بين جمهورية ألمانيا الاتحادية وحكومة جمهورية مصر العربية .

(المـادة الثانية)

(١) تحدد الاتفاقيات التى ستبرم بين المقترضين ومؤسسة قروض التنمية استخدام هذه القروض والشروط والأحكام التى تمنح وفقا لها وتخضع هذه الاتفاقيات للقوانين واللوائح السارية فى جمهورية ألمـانيا الاتحادية .

تضمن حكومة جمهورية مصر العربية ــ مالم تكن هى نفسها المقترضة ــ لمؤسسة قروض التنمية سداد كافة المدفوعات بالمارك الألمـانى الناجمة عن التزامات المقترضين وفقا للإتفاقيات التى ستبرم طبقا للفقرة (١) أعلاه .

(المـادة الثالثة)

تعفى حكومة جمهورية مصر العربية مؤسسة قروض التنمية من كافة الضرائب وأية أعباء عامة أخرى تفرض فى جمهورية مصر العربية بما يتعلق بإبرام وتنفيذ الاتفاقيات المشار إليها فى المـادة الثانية .

(المـادة الرابعة)

تمنح حكومة جمهورية مصر العربية المسافرين والموردين حرية اختيار مؤسسات النقل البرى والبحرى والجوى لنقل الأشخاص والمواد الناجم عن منح القروض ولا تتخذ أية إجراءات من شأنها أن تستثنى أو تعسر الاشتراك المتكافىء لمؤسسات النقل التى يوجد مركز عملها فى المجال الألمـانى لنفاذ هذه الاتفاقية كما تمنح عند اللزوم التصاريح الضرورية لمشاركة مؤسسات النقل هذه .

(المـادة الخامسة)

تعرض التوريدات أو الخدمات التى تمول من هذه القروض للمناقصات العالمية العامة بالنسبة للمشاريع الواردة تحت الفقرة (١) من المـادة الأولى .

ما لم يتفق على خلاف ذلك فى حالات فردية .

(المـادة السادسة)

تعلق حكومة جمهورية ألمـانيا الاتحادية أهمية خاصة على منح الإمكانيات الاقتصادية لولاية برلين الأفضلية فيما يخص التوريدات والخدمات الناجمة عن منح هذه القروض .

(المـادة السابعة)

تسرى هذه الاتفاقية على ولاية برلين أيضا باستثناء أحكام المـادة الرابعة حول النقل الجوى ، إلا إذا أصدرت حكومة جمهورية ألمـانيا الأتحادية تصريحا مخالفا لذلك إلى حكومة جمهورية مصر العربية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذه الاتفاقية .

(المـادة الثامنة)

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بأثر رجعى فى اليوم الذى توقع فيه حالما تبلغ حكومة جمهورية مصر العربية حكومة ألمانيا الاتحادية بأن المتطلبات الدستورية الضرورية لنفاذ هذه الاتفاقية فى جمهورية مصر العربية قد تم إنجازها .

حررت بمدينة القاهرة بتاريخ ٢٨ أبريل ١٩٨٠

من نسختين أصليتين كل منهما باللغات العربية والألمانية والإنجليزية ، وتكون كافة النصوص الثلاثة معتمدة ، وفى حالة التباين فى تفسير النصين العربى والألمانى يعتمد النص الإنجليزى .

عن
حكومة جمهورية مصر العربية

عن
حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية

رئيس الوفد الألمانى

" مرى "

القاهرة فى ٢٨ إبريل ١٩٨٠

سيادة رئيس الوفد المصرى

استكمالا للاتفاقية الموقعة اليوم حول التعاون المالى يشرفنى أن أقترح عليكم مايلى :

١ ــ دون المساس بالقوانين المصرية السائدة المتعلقة بالأمن ، تمنح حكومة جمهورية مصر العربية المسافرين والموردين حرية اختيار مؤسسات النقل البحرى والجوى لنقل الأشخاص والبضائع الناجم عن منح القروض ولا تتخذ أية إجراءات من شأنها أن تستثنى أو تعسر الاشتراك المتكافئ لمؤسسات النقل التى يوجد مركز عملها فى المجال الألمانى لنفاذ هذه الاتفاقية كما تمنح عند اللزوم التصاريح الضرورية لمشاركة مؤسسات النقل هذه .

وفى هذا الشأن يتفق الطرفان المتعاقدان على أن النقل البحرى الذى يتم فى إطار الاتفاقية المذكورة أعلاه سينفذ بالطريقة المتبعة حتى الآن بواسطة سفن خطوط الملاحة المنتظمة التابعة لجمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية مصر العربية وفقا للمادة الخامسة من اتفاق أصحاب السفن المبرم فى ٢٥ يناير / كانون الثانى ١٩٧٣ بين الخطوط الألمانية للشرق الأوسط (ش م ض م) والشركة المصرية للملاحة ، وذلك باقتسام النقل بالتساوى .

٢ — تسرى هذه الاتفاقية على ولاية برلين أيضا باستثناء النقل الجوى مالم تصدر حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية تصريحا مخالفا لذلك إلى حكومة جمهورية مصر العربية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذه الاتفاقية .

وأرجو من سيادتكم أن تؤكدوا إلى موافقة حكومتكم على المقترحات الواردة أعلاه .

وتفضلوا سيادتكم بقبول أسمى آيات اعتبارى ،

إلى سيادة رئيس الوفد المصرى
وكيل الوزارة
السيد عبد العزيز زهوى

رئيس الوفد الألمانى
د . هورست مولترشت

سيادة رئيس الوفد المصرى

القاهرة فى ٢٨ أبريل ١٩٨٠

سيادة الرئيس

بالاشارة إلى المادة (٢) الفقرة (١) من الاتفاقية المبرمة اليوم بين حكومتينا حول التعاون المالى يشرفنى أن أؤكد لكم مايلى :

إن شروط القرض الواردة فى المادة المذكورة أعلاه ستطابق لتلك الشروط التى تطبقها حكومة جمهورية ألمانيا الإتحادية منذ الأول من يناير ١٩٧٦ لدى منح قروض فى إطار التعاون المالى تجاه البلدان الأكثر تضررا من رفع أسعار المواد الخام وهذه الشروط تنص على فائدة قدرها ٠,٧٥ بالمائة لدى قرض مدته ٥٠ عاما بما فى ذلك عشر سنوات سماح .

وأرجو ياصاحب السعادة أن تؤكدوا لى موافقة حكومتكم على الاقتراحات الواردة أعلاه أتشرف بأن أعلن موافقة حكومتى على محتويات هذا الكتاب .

دكتور هورشت مولترشت
رئيس الوفد الألمانى

السيد/عبد العزيز زهوى
رئيس الوفد المصرى

رئيس الوفد المصرى

"سرى"

القاهرة فى ٢٨ أبريل ١٩٨٠

سيادة رئيس الوفد الألمانى

يشرفنى أن أخطركم باستلام كتابكم المؤرخ ٢٨ أبريل ١٩٨٠ والذى نصه كالآتى :

" استكمالا للاتفاقية الموقعة اليوم حول التعاون المالى يشرفنى أن أقترح عليكم مايلى :

١ — دون المساس بالقوانين المصرية السائدة المتعلقة بالأمن ، تمنح حكومة جمهورية مصر العربية المسافرين والموردين حرية اختيار مؤسسات النقل البحرى والجوى لنقل الأشخاص والبضائع الناجم عن منح القروض ولاتتخذ أية إجراءات من شأنها أن تستثنى أو تعسر الاشتراك المتكافئ لمؤسسات النقل التى يوجد مركز عملها فى المجال الألمانى لنفاذ هذه الاتفاقية كما تمنح عند اللزوم التصاريح الضرورية لمشاركة مؤسسات النقل هذه .

وفى هذا الشأن يتفق الطرفان المتعاقدان على أن النقل البحرى الذى يتم فى إطار الاتفاقية المذكورة أعلاه سينفذ بالطريقة المتبعة حتى الآن بواسطة سفن خطوط الملاحة المنتظمة التابعة لجمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية مصر العربية وفقا للمادة الخامسة من اتفاق أصحاب السفن المبرم فى ٢٥ يناير / كانون الثانى ١٩٧٣ بين الخطوط الألمانية للشرق الأوسط (ش م ض م) شركة المصرية للملاحة وذلك باقتسام النقل بالتساوى .

٢ — تسرى هذه الاتفاقية على ولاية برلين أيضا باستثناء النقل الجوى مالم تصدر حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية تصريحا مخالفا لذلك إلى حكومة جمهورية مصر العربية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذه الاتفاقية .

وأرجو من سيادتكم أن تؤكدوا لى موافقة حكومتكم على المقترحات الواردة أعلاه .

وأتشرف بأن أعلن موافقة حكومتى على محتويات هذا الكتاب .

وتفضلوا سيادتكم بقبول أسمى آيات اعتبارى ،

إلى سيادة رئيس الوفد الألمانى

"د . هورست مولتر"

رئيس الوفد المصرى

"عبد العزيز زهوى"

سيادة رئيس الوفد الألمـانى

القاهرة فى ٢٨ أبريل ١٩٨٠

سيادة الرئيس

يشرفنى أن أخطركم باستلام كتابكم المؤرخ ٢٨ أبريل ١٩٨٠ والذى نصه كالآتى :

"بالاشارة إلى المـادة (٢) الفقرة (١) من الاتفاقية المبرمة اليوم بين حكومتينا حول التعاون المـالى يشرفنى أن أؤكد لكم مايلى :

إن شروط القرض الواردة فى المـادة المذكورة أعلاه ستطابق لتلك الشروط التى تطبقها حكومة جمهورية ألمـانيا الاتحادية منذ الأول من يناير ١٩٧٦ لدى منح قروض فى إطار التعاون المـالى تجاه البلدان الأكثر تضررا من رفع أسعار المواد الخام . . وهذه الشروط تنص على فائدة قدرها ٧٥ر٠ بالمـائة لدى قرض مدته ٥٠ عاما بما فى ذلك عشر سنوات سماح .

وأرجو ياصاحب السعادة أن تؤكدوا لى موافقة حكومتكم على الاقتراحات الواردة أعلاه .

أتشرف بأن أعلن موافقه حكومتى على محتويات هذا الكتاب ٤

عبد العزيز زهوى

رئيس الوفد

دكتور هورست مولترشت

رئيس الوفد الألمـانى

وزارة الخارجية

قـــرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٨٠ الصادر بتاريخ ١٩٨٠/٧/٧ بشأن الموافقة على اتفاق القرض الاستثمارى بمبلغ ١٩٠ مليون مارك ألمانى والكتابين المتبادلين الملحقين به بين جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٨ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٠/٧/١٢ ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية اتفاق القرض الاستثمارى بمبلغ ١٩٠ مليون مارك ألمانى والكتابين المتبادلين الملحقين به بين جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٨ ، ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٠/٧/٣٠ .

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية
(إمضاء)